

عبد السلام المسدي*

الهوية واللغة في الوطن العربي

بين أزمة الفكر ومأزق السياسة

نص الكلمة الافتتاحية لمحور "اللغة والهوية" في المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية الذي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آذار / مارس ٢٠١٢.

إنّ انعطاف الهوية على اللغة في عبارة تركيبية واحدة يتضمّن تبايناً في الجوهر، أعانت على إخفائه العادة من حيث هي طبعٌ ملازم، وأكدته الأعراف البحثية في معظم تجلياتها. فاللغة ظاهرة اجتماعية، وهي اصطلاحية بامتياز، تستند إلى مكونين متلازمين؛ مكونٌ ماديّ حسيّ، ومكونٌ ذهنيّ غير ماديّ. أمّا الهوية فظاهرة رمزية مجردة، ليس لها أيّ تحقّق ماديّ يربطها بعوالم الحسّ الوجودية. الهوية انتهاء، بينما اللغة اكتساب، والهوية تنوارثها وليس في اللغة - أصواتها وألفاظها ودلالاتها - شيءٌ ينقله الوليد عن أمه أو أبيه لمجرد أنها أمّه وأبوه. فلا أثر للغة في الخزينة الوراثية، ولا في شيفرة حاملها.

فأيّ السبيلين أوفق في هدينا إلى فض هذا التعارض الضديّ بين المفهومين المتضايقين؟ أنعالجهم بمنهج دراسة الظواهر، أم نستكشفهم بمنهج البحث في المذكرات؟ ففي الأول نخال أنّ الدرس يوقفنا على حقيقة الظواهر في ذاتها ولذاتها، بينما يوقظنا المنهج الثاني على أننا نعالج ما نتخيّله نحن عن تلك الظواهر فحسب، وما دراستنا لها إلا توصيف لما تتمثله عنها، وتشخيصٌ لملاحمها القائمة في مخيلنا الفردي أو الجمعي. ثم ألا يكون لنا ملاذ ما لفض هذا التعارض المبدئي لو أننا فكّكنا مفهوم الهوية عند انعطافه على مفهوم اللغة إلى هوية حضارية وهوية ثقافية؟ لكن هل يسوغ أن نعالج موضوع اللغة والهوية من دون أن نأتي على ملمح اقتراحي آخر نستدعي به البعد السياسي، مستشرّفين

* عالم لغة ولسانيات - تونس.

مدى حضوره ضمن مكونات المسألة؟ فالهوية مُعطى حضاريّ وافد من التاريخ، تتوسل به السياسة فتتكى عليه، أو تستثمره، أو تناور به، فيما اللغة مُعطى وظيفيّ يتحقق في الزمن الراهن، وإن وفد من الأزمنة الماضية؛ تبتتها السياسة على أصولها، أو تجمّع بها نحو مصائر مغايرة. عندئذ نفهم أن "دراسة السياسات" تتضمن أيضًا "السياسة اللغوية". ثم ما علاقة الهوية بصناعة التاريخ إن سلّمنا أن مُحركه الذي لا يغيب هو الصراع في معناه الشامل؟ وهل لثنائية الأنا والآخر من أثر في الصيرورة الإجرائية للزمن المتعاقب، أو من أثر في صوغ الوجود الإنساني انحدارًا أو ارتقاءً؟ تلکم قضايا مُتعاضلة لا طاقة لبحث تُسيّجه أعراف الحوارات الفكرية بفكّ إشكالاتها، وإنّا منتهى مرامنا أن نجتهد في صوغ مرجعيّات معرفيّة قد تُفضي إلى مزيد الغوص على معادنها الغائرة.

إنّ اللغة أمرٌ جليل، بل لولا خشية المظنّات، واتّقاء انفلات التّأويل، لقلنا إنّ اللغة أجلّ من أن تُترك بيد السياسيين، والسبب في ذلك أنّ رجال السياسة يصنعون الزمن الجماعي على مرآة زمنهم الفردي، أما رجال الفكر فينحتون زمنهم الفردي على مقاس الزمن الجماعي؛ فإن نحن سلّمنا بما أسلفناه من جلال الظاهرة اللغوية بصورة شاملة مُطلقة، فمن المفروض أن يكون شأنها عند أمة العرب أجلّ وأمكن. لكن الواقع التاريخي الراهن يشهد بعكس ما كان من المظنون أن تجري به الأحداث.

كتب التاريخ على العرب أن يكونوا بين الشعوب التي أناخ الاستعمار على مصائرهما دهرًا، لكنهم كانوا في طليعة البلدان التي استماتت في معاركها التحريرية حتى نالت استقلالها، وكانت بها نالته أكثر جدارة واقتدارًا من شعوب عديدة أخرى جاءت بها شهادة التحرير على أطباق فضيّة بفضل الترتيبات الدولية في أواسط القرن العشرين. وبعد نصف قرن من قيام دولة الاستقلال -ومع بداية العقد الثاني من القرن الجديد، ومع بزوغ فجر ربيع عربيّ موارٍ فوّار، لا يزال يبحث عن شهادة التوفيق النهائي-، ها هم العرب يبسطون على الفكر الإنساني النقديّ حالة مستعصية، فهناك مأزق في صيرورتهم التاريخية، هناك حجم هائل من التناقضات بين العديد من مكونات الوجود الجماعي لديهم، لكن ما يتحدّث عنه فلاسفة السياسة وفقهاء الفلسفة، فيسمّونه بالعطالة التاريخية، لم يصدق يوماً كما صدّق على أمة العرب طيلة نصف قرن، وإلى أشهر معدودات.

هي تلك العطالة المحفوفة بالغاز العيث الوجودي الذي يُسافر على الأرض العربية إلى تخوم اللامعقول. كنّا نقرأها على شاشة السياسة، إذ نتعجب لماذا لم تُنجز دولة الاستقلال وعدّها الأكبر. ونقرأها على لوح الاقتصاد، لكن العطالة نقرأها أيضًا في المشهد الفكري بين الثقافة والمعرفة، فبين السياسة والاقتصاد والثقافة ينبثق جامع أكبر، سيكون هو الشاهد الجامع لكل واجهات العطالة التاريخية، إنّه مأزق اللغة العربية على أيدي أهلها وأبنائها. ويكفي أنّ المشهد ما انفكّ يتلوّن بأصباغ درامية تبعث على الاستغراب والعجب، فهذه العطالة التاريخية تحدق باللغة على مرأى أصحاب القرار ممّن يتولّون الأمر، ويخطّطون للمستقبل، ويستشرفون مآل شعوبهم بعدهم. وإنّا على يقين بأن انفصامًا حادًا قد قام في الواقع العربي بين حضور الوعي العام في السياسة والاقتصاد والمعرفة وغياب الوعي الخاص بالمسألة اللغوية، فإذا أدركنا مجهر الأضواء صوب القضية اللغوية -دون سواها من القضايا الأمّيات-، ألفينا أنفسنا وجهًا لوجه أمام سمة أخرى من الخصائص التي تسمّ حالتنا العربية، ومدارها أن أمة العرب -بين أولي الأمر السياسي فيهم، وأولي الشأن الفكري أيضًا؛ وإلى اليوم- غائبون، أو مثل الغائبين، عن محفل الحقائق العلمية الجديدة في مجال المعرفة اللغوية. ولا نعني بما نقوله افتقار العرب إلى علماء في مجال العلم اللغوي الحديث، وإنّا نعني أن المعرفة اللغوية لم تستطع اختراق الحُجب ليتحوّل الوعي بها إلى جزء من الثقافة العامة، يستلهمها أصحاب القرار، وتستويحها النخبة الفكرية المختصّة بحقول المعارف الأخرى.

من أهمّ تلك الحقائق الغائبة أنّ العلم اللغوي -الذي ما انفكّ يلور نظريّاته المتعاقبة، والذي ما فتى يُؤسّس المناهج الدقيقة في كشف بواطن الظاهرة اللسانية، والذي يغوص يومًا بعد يوم على أسرار العلاقة بين آليات التعبير وآليات الإدراك - قد أمسى مهتمًا بقضية "موت اللغات"، اهتمامًا متواترًا مكينًا، فهل نحن العرب معنيّون بمسألة موت

اللغات؟ وهل تخوض العربية صراعات لغوية؟ فإن هي تخوضها، أفترقى المواجهة إلى الحد الذي يصح أن نتحدث فيه عن حرب لغوية؟ ثم هل العربية تواجه من التحديات ما يهددها في وجودها، أو ينذر بانمحائها إلى حد الزوال؟ ما من خلاف بشأن أمر متعين بالضرورة، وهو أن الوعي المعرفي في هذه القضية غائب، أو مثل الغائب، في ساحتنا العربية، بوجهيه السياسي والفكري، وما من شك في أن غياب الحقائق يُفضي إلى تعطّل القدرة على استشراف التاريخ، وعلى استنظار مُنحياته القادمة، وبما قد تأتي به الأحداث المتعاقبة.

إنّ أمر اللغة عند العرب عجيبٌ، وأعجبُ منه أمرُ العرب مع لغتهم. وبوسعك أن تجزم بأنهم يستشيرون من الاستغراب ما لا تستثيره أمة من الأمم، وكثيراً ما يحار المتأمل بفكر خالص كيف يُصار بالخيارات الجوهرية في الحياة الجارية إلى مثل هذه الأوضاع التي كأنها يتحوّل فيها الفاعل عدو نفسه. والأوجع أنّ أصحاب القرار يتبنّون خطأً عن المسألة اللغوية، يستوفي كل أشرار الوعي الحضاري، ثم يأتون سلوكاً يُجسّم الفجوة المُفرقة بين الذي يفعلونه، والذي قالوه. ثم يزداد المثقف أماً حين يعلم علم اليقين أنّ الحقائق العلمية ليس لها لدى سياسة العرب من الوزن ما لها لدى سياسة العالم المتطوّر. إنّ الناس بيننا يميلون إلى الاطمئنان إلى أنّ انقراض اللغات في العالم يصيب لغة المجموعات الإثنية المعزولة، وليس الأمر وارداً - تبعاً لما يخالون - على اللغة العربية، وهم في ذلك لا يميّزون بين الظاهرة العامة، التي مدارها انقراض بعض اللغات تحت تأثير لغات أخرى غيرها، والظاهرة النوعية الخاصة، ومدارها انقراض اللغة بانفلاق يُصيبها من الداخل عند حلول الفروع التي انبثقت منها محلها.

إنّنا أمة لا ننفكّ نعمل على ضياع هويتنا اللغوية. وليس من اليسير إقناع الناس بأنّ للتاريخ أطواراً، وللقضايا اللغوية محطّات. وهي اليوم غير ما كانت عليه في الأمس. وقد لا يخفي هؤلاء جميعاً استغرابهم الأقصى إذا كشفناهم بحقيقة جديدة تخلّقت في رحم الأحداث الكونية غير المسبوق، وهي أنّ اللغات الأجنبية لم تعد هي العدو الأول للغة العربية، وإنما الذي حل محله في هذا العداء الشرس النافذ - والذي بمسطاعه أن يُجهز على العربية، فيذهب برمجها - هو اللهجات العامية حين تكتسح المجال الحيوي للفصحى. إنّنا ما فتئنا نفتح الأبواب للعاميات كي تغزو الحقول التي تحيا بفضلها العربية. غزت العاميات منابرنا الإعلامية المسموعة والمرئية وسكتنا. غزت العاميات حواراتنا الثقافية وسكتنا. غزت العاميات مجالسنا الفكرية، ثم تسللت إلى فصول التدريس ومدارج الجامعات، وها نحن نصمت متبرّمين، أو منخذهين. ومنذ زمن ليس بالقصير، طفق طه حسين يصبح بقلبه محدّراً من آفة انتشار العامية في صفوف التعليم، وكان من المربين من "لا يعربون إلا حين يقرأون في الكتب، فإذا تكلموا غرقوا وأغرقوا طلابهم في اللغة العامية إلى أذقانهم، أو إلى آذانهم"، كما ورد في كتابه نقد وإصلاح، ذاك الذي جمع فيه مقالات نشرها عام ١٩٥٦ في الصّحف السيّارة^(١).

كيف نتحدّث عن الموارد البشرية وتنميتها، أو عن التخطيط المستقبليّ الشامل، ونحن نعيش انفصاماً بين أدوات المنظومة التربوية وشروط النهضة الحضارية؟ كيف نرقى إلى آليات الاستثمار في حقل التّواصل، وكيف نمسك بأساسيات اقتصاد المعرفة ومجتمعنا العربي هو المجتمع الوحيد بين سائر مجتمعات المعمورة الذي يتخرج فيه التلميذ في التعليم الثانوي وهو عاجز عن تحرير عشر صفحات تحريراً سليماً، لا بلغته القومية ولا بلغة أجنبية؟ بم سيُجيب ساستنا حين نُذكرهم - على وجه القطع واليقين - بأنّ اللغة العربية قد كان لها من الوزن الاعتباري لدى كل فئات مجتمعاتنا أيام الاستعمار، أضعاف ما لها منه الآن بعد عقود من دولة الاستقلال؟

من له أدنى قدر من الحصافة يعرف أنّه من المتعذّر على أيّ مجتمع أن يؤسس منظومة معرفية من دون أن يمتلك منظومة لغوية تكون شاملة، ومشرّكة، ومتجذّرة، وحامّة للأبعاد المتنوّعة فكراً وروحاً وإبداعاً. فاللغة هي الحامل الضروري المحايث لكل إنجاز تنموي. والذي له ذاك القدر الأدنى من الرويّة والرجحان، عليه أن يعرف أنّ اللغة

١ طه حسين، نقد وإصلاح، ط ١٨ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧)، ص ١٦٦.

- بها هي موضوع للتعليم والبحث والإنتاج - ركنٌ أساس في كل مشروع اقتصادي. لقد آن الأوان - ويكاد يفوت - أن نكف عن اعتبار اللغة مجرد وعاء للفكر، وهو ما دأب عليه الميراث الفكري الإنساني قاطبة. ليست اللغة إناءً نصب فيه التصورات الذهنية، والانفعالات الشعورية، والأحاسيس الغريزية، والاستلهاقات الروحية. إن الفصل بين الظرف والمظروف، بين الوعاء وما فيه، بين الصورة والمضمون، هو الآن حماقة كبرى، عاشت عليها الثقافات الإنسانية، لكن فك شيفرتها هو من الدقة والخفاء بحيث لم تنجل إلا بفضل تطوّر المعارف الإنسانية المتعاضدة، وما كان للعلم اللغوي أن يحسم الأمر في هذه القضايا لولا تأزّره المتين مع ما يُسمّى بعلوم الإدراك.

إنّ اللغة هي المعيار الخفي الذي يتشبد به الفكر ويستقيم، فمتى يسلم أصحاب الأمر في وطننا العربي بكل أطراف المعادلة أنّ السيادة الاقتصادية رمزٌ للسيادة السياسية، وأنّ السيادة السياسية مستحيلة بغير سيادة ثقافية لغوية، وأنّ امتلاك لغة الآخر سلاح ليس له اعتبار تقديري في السياسة والاقتصاد والثقافة إلا إذا استند إلى مرجعية لغوية قومية تعين الأنا على أن يقف ندّاً للآخر؟ لكننا - في كل ما هو بادٍ على السطح الدولي - أمة بلا مشروع لغوي، نحن مجتمع يريد أن يبنى منظومة تنموية وهو يغمض العين عن مآزقه اللغوي المكين. وكم يحدث أن يتعاون أصحاب القرار مع فئات محسوبة على النخبة كي يتقلص إشعاع اللغة العربية، ثم تفتت كيائها تدريجياً؛ وإذ بهؤلاء وأولئك - دونما قصد أو إضرار - حلفاء موضوعيون لإرادات دولية نافذة ما انفكت تضغط كي تلاقي العربية المصير الذي لقيته اللاتينية، فتحل العاميات المنحدرة منها محلّها. إنها دعوة خرجت من سياق المناورات السياسية المعهودة، ودخلت ضمن الإطار الإستراتيجي الأوسع. وعلى هذا النسق - ما لم ينتفض أصحاب القرار بوعي فجئي جديد - سنكون في المنظور المتوسط المدى أمة بلا هوية لغوية.

إنّ اللغة العربية - لو أنصفها التاريخ وأهلها - لكان من المفروض أن تكون هي أداة التداول في كل ما يتصل بمجالات الفكر والثقافة والمعارف، وبكل حقول التسيير والتوجيه، وكذلك بكل دوائر الإبداع والفنون، أي كان من المظنون أن تكون هي اللسان التداولي في كل خطاب حيّ يتعلق بما يُسمى في الأعراف الإنسانية بعالم الرموز والمجذّرات، وعندئذ يكون من الطبيعي أن يتخاطب الناس بلهجاتهم العامة في ما اتصل بالحياة المعيشية، وبالصلات الاجتماعية المتحققة على مدار الزمن الطبيعي، وهو ما يُصطلح عليه بعوالم المادّيات وما جاورها.

إننا بما أسلفنا، نروم الإحاطة بالدوائر التي تُمثّل أسبجةً متناضدة، تُحاصر مسألة التداول الأدائي الذي هو عنوان الاقتران بين اللغة والهوية. بل إننا نصادر على أن الأداء التعبيري، كما تقتضيه فصاحة اللغة العربية، وكما يغيب في معظم أحوال التداول اللغوي في الواقع العربي، إنّ هو إلا إشكالٌ جوهري يقع على سنم هرم من الإشكالات الحيوية التي علينا أن نفحصها ملياً لتبين حقيقة هذا الأداء الغائب. أما مدارات هذا الهرم الإشكالي فأربعة: ثقافي وتربوي ولغوي وسياسي، ولئن جاءت متباينة حيناً فهي في الأحيان الكثيرة متوالجة متداخلة.

إنّ وضع اللغة العربية الآن حرجٌ جدّاً، فهناك حملة واسعة تصاحب حملة الكونية الثقافية، تتقصّد النيل من كل الثقافات الإنسانية ذات الجذور الحضارية المتأصلة، وفي مقدّمها الثقافة العربية، وتتوسل دائماً بالعامل اللغوي، وكثيراً ما تتعلّل بأن العربية الفصحى لغة مفارقة للواقع الحي المعيش، فتحاول أن تبثّ الوهم بأن لغة الواقع هي التي يجب أن تُصبح اللغة الرسمية، وهذا معناه تحويلها إلى لغة تربوية، ثم إلى لغة إبداعية حتى يُكتب بها الفكر، أما المرمى البعيد المنشود فهو أن تلقى العربية المصير نفسه الذي صادفته اللغة اللاتينية بأن تنحلّ إلى لهجات تتطوّر إلى لغات قائمة الذات. مثل هذه الدّعوى لا تجد لها رواجاً في أقطارنا العربية رسمياً، لكن السلوك الموضوعي كثيرٌ ما يُمهّد لها السبيل، لا سيما إذا انتبهنا إلى طغيان العاميات على أجهزة الإعلام المرئي والمسموع؛ فنصيب العربية الفصحى ما انفك يتقلص، ونزعة الاستسهال بحكم قانون المجهود الأدنى ما فتئت تزرع الوهم بأن العربية لا تتلاءم مع برامج الحياة اليومية. إن سلاح الكونية الثقافية الغازية إنما هو اللغة، فباللغة تغزو لتكتسح قلعة الهوية الثقافية باختراق سورها، ثم بنسفها من الداخل، وما سورها المسيج لها إلا اللغة. إننا إذا قلنا إنّ الغرب - بمفهومه الثقافي الموروث،

ثم بمفهومه المتلبس بصيغ النظام العالمي الجديد- يترصد باللغة العربية، فلسنا نزايد على حماسة الضمير الواعي، ولسنا نلتجئ إلى العزف على أوتار النعرة الحضارية، وما نحن متوسلون البتة برواسب الخطاب الأيديولوجي، أو بقايا الخطاب النضالي الذي أمدت في أنفاسه نفايات عهد الاستعمار. لكننا نقرر حقيقة يستشعرها التاريخ، وتشهد بها الوقائع.

يتخذ التردد المنظم للغة العربية شكل الحرب الصامتة، تتكشف حيناً، وتتقنع أحياناً أخرى، واستتارها أخطر من تكشفها، لأنه يستنجد بسلح المسكوت عنه، وهو أوقع في النفوس، وأقدر على تملك الأعرار. ولهذا التردد أسبابه الموضوعية: فهناك اليوم قلق حقيقي يساور كبار المهندسين الذين يرسمون خريطة الإستراتيجية الكونية، ومداره احتمال تزايد الوزن الحضاري للغة العربية في المستقبل المنظور، فضلاً عن المستقبل البعيد. إن هؤلاء المخططين الإستراتيجيين يقرأون للحقيقة الموضوعية حساساً، فاللسان العربي هو اللغة القومية لما يزيد على ٣٥٠ مليوناً، وهو يمثل إلى جانب ذلك مرجعية اعتبارية لأكثر من مليار مسلم غير عربي، جميعهم يتوقون إلى اكتساب اللغة العربية، فإن لم يتقنوها لأنها ليست لغتهم القومية، فإنهم في أضعف الإيمان يناصرونها ويحتمون بأنموذجها. ثم إن اللسان العربي حامل تراث، وناقل معرفة، وشاهد حي على الجذور التي استلهم منها الغرب نهضته الحديثة في كل العلوم النظرية والطبية والفلسفية، ولا يغفل الساهرون على برجة الذهن الجماعي في عصر الكونية عن الرسالة الحضارية والروحية التي حملت بها اللغة العربية، وهم العارفون بأن التماهي بين الذات واللغة لم يبلغ تمامه الأقصى في الثقافات الإنسانية كما بلغه عند العرب بكل اطراد تاريخي، وبكل تواتر فكري واجتماعي ونفسي، وما التماهي بين الذات واللغة إلا جوهر الهوية في ذاتها ولذاتها. وما من شك في أن الحضور المتكاثر للجاليات العربية والإسلامية في الدول الغربية؛ حيث أصبحوا مواطنين في تلك البلدان، لهم حقوقهم الدستورية في اللغة وفي الاعتقاد؛ قد ضاعف شعور أصحاب القرار السياسي بتغير المشهد المألوف.

لكن اللغة العربية تخيف أيضاً بشيء آخر، هو ألصق بالحقيقة العلمية القاطعة، وأعلق بمعطيات المعرفة اللسانية الحديثة، فلأول مرة في تاريخ البشرية -على ما نعلمه من التاريخ الموثوق به- يكتب للسان طبيعي أن يعمر حوالى سبعة عشر قرناً محتفظاً بمنظومته الصوتية والصرفية والنحوية، فيطوّعها كلها ليوأكب التطور الحتمي في الدلالات من دون أن يتزعزع النظام الثلاثي من داخله، بينما يشهد العلم في اللسانيات التاريخية أن الأربعة قرون كانت في ما مضى هي الحد الأقصى الذي يبدأ بعده التغير التدريجي لمكونات المنظومة اللغوية، وهذا حاصل قطعاً بصرف النظر عن انتهاء اللغة إلى اللغات الحضارية التي صنعت ثقافة إنسانية، أو بقائها في صف الألسنة الطبيعية الفطرية، مثل لغات شعوب كثيرة عاشت في المناطق الاستوائية، وفي المناطق القطبية.

تُلقي العربية بتاريخها تحدياً كبيراً أمام العلم الإنساني، وهذا التحدي يبتهج به العلماء الذين أخلصوا إلى العلم مهجتهم، لكنه يغيظ سدة التوظيف الأممي، ويستفز دُعاة الثقافة الكونية، لا سيما منذ بدأت المعرفة اللغوية المتقدمة على المستوى العالمي تكتشف ما في التراث العربي من مخزون هائل يتصل بآليات الوصف اللغوي، ويقف على الحقائق النحوية العجيبة، ويستلهم مكونات المنظومة الصورية الراقية التي انتهى إليها النحو العربي: من حيث هو إعراب، ومن حيث هو منطق قياسي، ومن حيث هو كذلك علم بأصول الظاهرة اللغوية الكلية. أما الحقيقة الأخرى، فتتمثل في تصنيف اللغات المنتشرة اليوم، التي لها سيادة ما في حقول العلاقات الدولية إلى لغات تُكتسب بالأمومة، ولغات تُكتسب لاحقاً بعد أن ترسخت لدى الطفل لغة الأمومة التي هي من طبيعة مغايرة، وأحياناً من فصيلة مُبينة. وتصنف اللغة العربية ضمن الألسنة التي يرتبط بها الطفل ارتباطاً أومئياً على الرغم من الفوارق القائمة بينها وبين سائر اللهجات في مستوى المكونات الصوتية والصرفية والنحوية.

لست تحار من شيء كما تحار من حال أولي الأمر في الوطن العربي، فهم بين خطاب يشي بإدراك قوانين الوجود الدولي في العصر الجديد، وسلوك يؤكد الهوية المفزعة بين الأهداف الواضحة والمسالك التي لا تنضي إلا إلى نقائصها. إن

المعركة الحضارية المستشرية تدور على واجهات متعددة متواجلة. إن المعركة الحضارية صراع بين الثقافات، وتطاحن في الهويات، وتناحر على القنوات، ثم هي تقاثل على مراكز النفوذ اللغوي بلا هوادة. إن الترابط الكوني الذي ما انفك يكرّس نفسه حقيقةً تاريخيةً، ومقولةً ترسخ بين القنوات الذهنية والمتسرّبة إلى بواطن النفس الحميمة، هو اليوم - بفعل الانهيارات المهولة لآلياته المالية والمصرفية - أشدّ إصراراً على تثبيت الأمية السياسية من حيث إنها افراد بسلطة القرار، وعلى غرس مشاتل الكونية الثقافية ترسيخاً للفوز بسلطة المعرفة من حيث هي معلومة لها قيمة الرمز ولها فائض القيمة في الوقت نفسه. وهل أدلّ على ما نقول من تسابق القوى الدولية إلى أخذ زمام المبادرة حتى في مسارات الربيع العربي، ولولا عامل المباغتة الذي فاجأ الجميع بما صنعتته الخضراء، ثم الكنانة، لكانت الذراع الطولى قد امتدت إليهما قبل المخاض، وقبل ولادة الجنين.

لكن السياق الدولي الجديد في كونيته الثقافية تلك لا بدّ له من أن يتضمّن مشروعاً لغوياً. فاللغة هي الحامل الأكبر للمُنتج الثقافي، وهي الجسر الأعظم للمسوّق الإعلامي، وهي السيف الأمضى في الاختراق النفسي، وعليها مدار كلّ تسلل أيديولوجي، أو اندساس حضاري؛ فدعاة الأُمّة، والمحتشدون وراء الكونية، يعلمون علم اليقين أن اللغة هي أمّ المرجعيات: في تشييد المعمار الحضاري، وفي بناء صرحه الثقافي، بل هي التي تصنع الهوية وتؤثثها؛ إذ لا هوية بغير ثقافة، ولا ثقافة بغير لغة. وليس من عاقل يسلم باكتساء الترابط العالمي الجديد ثوب الحرب الاقتصادية والثقافية إلا وهو يسلم تسليماً طوعاً بأنه - على تعدد أربابه - حامل لبذور الصراع اللغوي المحتدم: كل على شاكلته، وكل بحسب طاقته في الجذب، أو أسلحته في خلخلة النفوس وامتلاك الأذهان والفوز بالفائض.

أفلا يرى الرائي كيف تستر الكونية بالأقنعة المثيرة. حوار الثقافات عنوان نبيل تأتي بين طياته كلّ الدلائل على حقيقة أخرى هي صراع الحضارات. وحقّ الاختلاف شعار أسر جذاب يجيء إليك عبر أدبيات الخطاب الثقافي الكوني مستأنساً بدفاتر حقوق الإنسان، ومُستلهماً دواوين ما يسمّونه بالحرريات الفردية، لكنه ما يفتأ يؤكد تنميط القيم، وينوّه بنسقية المرجعيات؛ وكل ذلك يأتي تحت تأويل محدد لمقولة حقوق الإنسان ومفهوم الحريات الفردية. والتواصل المتعدد الأطراف منظومة قيمية كاملة تعني أحقية استخدام الألسنة البشرية المتنوعة، وتعني كذلك انتفاء التفاضل بين لغة طبيعية وسائر اللغات إلا بمقدار ما تستجيب به كل لغة للحاجات التي يشعر بها أهلها، وتعني أيضاً أن لا فضل لفن صيغ هذا اللسان على فن صيغ بآخر إلا بمقدار ما عبّر كل واحد منهما عن الأبعاد الإنسانية المضمّنة فيه. لكن هذا الشعار النبيل ما برح يجنح نحو الغلبة، وما فتى يكرّس سطوة الغالب على المغلوب، مرسّخاً في كل لحظة، ومع كل توتر، وعند كل مجاذبة، سلطان اللغة الأقوى، فتفتت القوميات المتماسكة، وخلخلة الثقافات الراسخة، وإرباك اللغات ذات المنانة الرمزية بدفعها نحو التشظي؛ تلك هي حقائق الحرب الثقافية، وتلك هي طلائع الحرب اللغوية التي تدق على الأبواب بعنف صامت عنيد.

الذي يجعل القضية في واقعنا العربي الراهن قضية مصيرية بلا مُبالغة، وقضية حيوية بلا مجاز، إنما هو تضخّم خطر الكونية اللغوية الناسفة لمقومات الهوية بفعل تحالفين حاقنين يأتي بهما التاريخ ليضخ في شرايين الكونية بلا حساب: خطر التحالف الموضوعي وخطر التحالف الذاتي.

أمّا الأوّل فنقصد به مخاطر التحالف الذي يحصل بين العلم والتاريخ، فلقد قامت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر في أوروبا، فخرجت بلدانها تبحث عن "المجال الحيوي" لتصدير صناعتها، واستعمر الأوروبيون الشعوب، فانبرى الفكر المتواطئ يؤسّس التسويغ، ويصوغ ما به يجعل حركة الاستعمار عملاً شريعاً نبيلاً، فادّعى المنظرون بأن البلدان الأوروبية تؤدي في ما تفعله وظيفة إنسانية تتمثل في رفع الأمية عن الشعوب، والارتقاء بالأمم من مستوى البدائية إلى مراتب الحضارة والتمدّن. وحصلت المغازلة اللغوية، فجاءت حركة الاستشراق، وبدأت مشروعها التحالفي الواسع بين السياسة الاستعمارية، ومناهج فقه اللغة بمفهومه الفيلولوجي القديم، وانصبّت الأنظار والعناية على اللهجات العربية، وازدهر البحث في هذا المجال بما أفاد العلم اللغوي الخالص من دون شك، لكن

مناورات التوظيف لم تكن خافية، ولا متخفية، وهكذا أمعن المستشرقون في تجنيد البحث الفيلولوجي، سواء منه ما كان في الساميات أم ما تركز على دراسة اللهجات العربية بُغية تنميطها وكشف أنساقها، إلى أن تبيّن كل شيء لإطلاق الدعوة إلى نبذ اللغة العربية وإحلال بناتها محلّها، وكان المثقال الأكبر في الحبكة الفكرية والاستدراج الذهني هو القياس المتعجل بين ما حصل للغة اللاتينية، وما يجب أن يحصل للغة العربية، كما سبق أن ألمحنا إليه آنفاً. وكانت الأشياء تُقدّم وكأنها قانون من قوانين التاريخ الصارمة.

ودارت عجلة الزمان، فمضى عهد وجاء عهد، وقامت الثورة الإلكترونية، وظهر النظام الجديد بأعميته وعولته، وبكونيته الثقافية. وتعرّز المخزون الإنساني بعلم اللسانيات الذي حقق إنجازات كاسحة حتى أضحت المعرفة الكاشفة للظواهر اللغوية بطريقة علمية دقيقة سلطة في حد ذاتها. وإذا بالتاريخ يُعيد نفسه، وإذا ببعض الأغرار من العرب أنفسهم قد حملوا التاريخ على أن يُعيد نفسه، فانصاع بُرهة ثم تأبى، وكانوا في ذلك متسارعين إلى إرضاء أساذتهم الغربيين، مُتهافتين على استدراج الشهادة منهم بأنهم نجباء وبأنهم أوفياء، لكنهم لم يُخلصوا للعلم، فخذلهم العلم بعد أن أمهلهم ردحاً من الوقت، فلقد تطوّرت المعرفة اللسانية، وهي اليوم تكاد تشفق بأطروحات بعض الباحثين العرب الذين انتموا إلى علم اللغة في أواسط القرن العشرين، لكن قديمهم -تحت وقع الانبهار- قد انزلت على مَرَكَب القياس الخاطيء في موضوع اللغة العربية وعلاقة اللهجات بها، وفي ما حدّثتهم به الظنون بشأن الحركات الإعرابية حتى أنكر بعضهم الحقيقة التاريخية لخصائص اللغة العربية، لا سيما صفتها الإعرابية المحيطة^(٢). ثم انساق منهم جمع بين غرّ وماكر، فتنادوا باللغة الثالثة، وتمادحوا بلغة الكادحين، وتسوّروا بقميص الواقعية، وما علموا أن في ندائهم تحقّقاً لهويتين: هوية اللغة العربية الفصحى، وهوية اللهجات العامية التي تمثل كلّ واحدة منها منظومة لسانية متكاملة. لكن بين الإقرار بالحقيقة العلمية وتسخيرها لأغراض سياسية بوناً بائناً.

أما الخطر الكبير الثاني فهو خطر التحالف الذاتي، وهو لا يتعقد بين الخارج والداخل، وإنّما يقع في حدود الدائرة الداخلية. والمعضلة الكأداء إنّما تقع في زاوية التحالف الخفيّ الصامت بين الكونية الثقافية في حربها اللغوية ونزعتنا الجاحمة نحن العرب نحو تلهيج الثقافة. وهنا يركن أكبر التباس، وأعظم سوء فهم: فاللهجات اللغوية جزء من كياننا الحيّ، بها نعيش، وعليها نتربّي، ومعها نُسافر في رحلة الوجود: نأكل بها، ونلبس بها، ونفرح ونحزن بها، ونحب أو نكره ثم نعشق أو نبغض بها أيضاً. إن الذي كان قدره أن يختص بعلم اللغة هو الأولى بأن يدرك ما في كل لهجة عربية من أسرار التركيب ومفاتيح الإيحاء وألغاز الدلالة، وهو الأجدر بأن يقرّ بأن عبقرية الإنسان لا تتجلى في شيء كما تتجلى في لغته التداولية المكتسبة بالأومومة. وهو الأعلم بأن في كل لهجة عربية صيغاً لو طاف بسائر اللهجات العربية، وبكل مستويات اللغة الفصحى، ثم عرّج على ما يعرف من لغات كونية عالمية لما وجد لها بديلاً مُطابقاً، ولما استطاع أن يترجمها ترجمة تفي بكل شحناتها التصريحية والتضمينية؛ فكأن اللهجة بهذا الاعتبار عنوان الهوية الفردية في بُعدها الذاتي الحميم. لكن الإقرار بكل ذلك لا يمنعه من اتخاذ الموقف الحضاريّ المسؤول، وهو أن تكريس اللهجة حاملاً للرسالة الثقافية، وبديلاً من اللغة القومية هو الانتحار الجماعي على عتبات قلعة التاريخ. ولن يسألنا أحد برهاناً جديداً، فلو فعل لأحلناه إلى تجارب سائر الأمم، وإلى مواقف سائر الشعوب، اللهم إلا إذا كان يظن -واهماً- بأن لهجات جميع هؤلاء لم تكن تحمل هي الأخرى مخزوناً عاطفياً مامهاً لأحاسيس أهلها الناطقين بها.

قضيتنا المستعصية اليوم هي أنّ الوعي اللغويّ لدينا ينبري حاضراً ما دام الأمر متعلّقاً بمستوى المعرفة التي تحملها الحرف المكتوب، فإذا غاب النصّ والمتن والخطّ، غاب بغياها وعيها بوزن اللغة، ووعينا بخطر اللغة، ووعينا بأنّ اللغة سلاح حضاريّ بأيدينا، فإذا زهدنا فيه انقلب علينا. معضلتنا أنّ وعينا اللغويّ يسكن فيتخدر وينام إذا تعلق الأمر بالثقافة المحمولة على القنوات التواصلية غير الخطية. والحال أن المسألة واحدة، والهّم مشترك، والخطر على

٢ وهو ما وقع فيه عالم اللغة د. إبراهيم أنيس، وخصّص لنظريته هذه كتابه: من أسرار اللغة، ط ٥ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥). وقد سبق لنا أن تناولنا المسألة بإسهاب وذلك في: العربية والإعراب (تونس: مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٣) ص ١٥٣-١٩٥.

قدم من التوازن التام. بين المسرح والسينما، وبين الرسم والنحت، وبين طيات الموسيقى الناطقة، يضيع وعينا فلا نتساءل بأي لغة نتداول الثقافة، وكأننا ننسى أننا في كل ذلك لم نغادر أبداً حرم الفكر، ومحراب العقل، ومدارج التأمل الإنساني الخالص. إن عالم اللسانيات ليعلم علم اليقين بأن اللهجة التي تُنعت بالعامية، أو بالدارجة، هي من أقوى الطاقات الثقافية الحاملة لخصائص الإبداع، في الغناء، وفي الشعر: شعبيّاً، أم ملحوناً، أم نبطياً، وفي النص المسرحي، وكذلك في سيناريو الأفلام التلفزيونية والسينمائية. ولن يكون عالم اللسانيات مخلصاً للمعرفة المتجذّدة، ولا منصفاً لحقائق التاريخ الموضوعية، لو أنّه زعم أنّ على العرب اليوم قاطبة أن يهجروا لهجاتهم في الأغنية، وفي المسرح، وفي السينما ليقفوا كل إبداعاتهم الفنية على العربية الفصحى. لكن الانحراف التاريخي هو في تلهيج الخطاب الثقافي بما هو خطاب يتحدث عن الإبداع، وبما هو كلامٌ نصفُ به الفن ونحلّله وننقده، وبما هو لغة تتحدث بها عن لغة.

كيف لا ننتبه إلى غياب الوعي اللغوي عندما نتناول الشأن الثقافي: نتمثّل الإبداع، ثم نتداول الحديث عنه باللهجة العامية، والحال أنّه في أرقى منازل الإفصاح، والمتحدث عنه -مثل الذين يتحدث إليهم- من أفدر الناس على استيعاب الأداء اللغوي القويم. يرسم الفنان لوحاته، ويعرضها، لكن الناس يتجادلون بشأنها، ويجادلون مبدعها فيها، ويدور ذلك على منصّات الإعلام المسموع والمرئي، ولا أحد يحسّ بالتناقض الصارخ بين حضور إبداع الفن وغياب إبداع اللغة، فكلٌّ على شاكلته في الرطانة والغط. ويناقش المثقفون شؤون المسرح وشؤون الشعر وطبيعة القصائد، فينزلقون إلى الحوار الماحي لمراسم الإبداع، ولا يعون ولا يشكون، بل يحتفون بما يقولون على مصادح المدياع، وبين تجهيزات التلفزيون.

ذلك هو تلهيج الثقافة، يبدأ من الخطاب المسموع على الفن، وينتهي بخطابنا الذي نتحدث به عن هموم الثقافة ذاتها على المنابر وفوق منصّات النوادي والمكتبات، بل والمؤتمرات، وأعظمُها من مفارقة: ما أن نغادر مراسم المكتوب والمقروء حتى تستهويننا قوانين المجهود الأدنى، فكأن العربية أمّ لا تُفصح عن نفسها، بقدر ما تُفصح عنها بناتها. إنّه الخطر الذاتي يأتي مُضافاً للخطر الموضوعي، وإنها لحالة من الانقسام: فالخطاب الثقافي محمول على نظام لغوي، بينما الخطاب الواصف للثقافة، أو الناقد للإبداع، محمول على نظام آخر مغاير له. نستقبل الثقافة الفصحى، ثم نعمل على تلهيجها حتى لنكاد نغزل العربية عن السياق التداولي الحي. ربما يكون الخطر التاريخي آتياً من أهل القرار الإجرائي في مجتمعنا العربي عندما لا يؤولون المسألة اللغوية حجمها الحضاري التي هي متّسعة له، قادرةٌ عليه، موكّلةٌ به، وعندما يغفلون عن أنّ بقاءهم وبقاء رعاياهم متوقفان على بقاء هويتهم، وأنّ بقاء هويتهم مرصود ببقاء لغتهم القومية الجامعة. لكن الخطر الأدهى هو أن المثقف العربي ما انفك في كثير من الأحيان يتحوّل إلى متواطئ على الثقافة، بل على الهوية الثقافية التي بها قوام وجوده الحضاري، وعليها مدار صيرورته التاريخية.

إنّ المثقف الذي يدير شأنه الفكري والأدبي والإبداعي بلغته القومية، وهو يخطّ ويكتب ويدوّن وينشر ويُساجل، ثم إذا حاور -أو ارتجل، أو تحدّث عبر أمواج الأثير، أو على شاشات المرايا- توسّل باللهجة، هو مثقف متواطئ على ذاته الثقافية، ولا يعينك منه ما قد يبدو عليه من نزعة المجهود الأدنى انسياقاً مع الكسل الذهني، أو اتقاءً لركوب المحاذير. إنه يحيك المشهد الأول من تراجيدية الضياع اللغوي الذي ينذر بانسلاخ الهوية الحضارية.

لا ننكف نردّد أنّ اللغات الأجنبية في ما مضى كانت عدوّاً أيديولوجياً يوم كان الصراع الحضاري معتمداً على الاكتساح العسكري، وكانت المذهبيات رأس الحربة في المعركة. أمّا اليوم، فإنّ اللهجات المهذّدة لبقاء اللغة القومية الفصحى هي العدو الثقافي الأشرس، لأنّها تنتصب حليفاً موضوعياً للكونية الغازية -كما أسلفنا-، ولأنّها بين أيدي فرسان الأُميّة ومهّرة التدويل حليف إستراتيجي ليس كمثله حليف. بل لنقل غير متوجّسين ولا مُهادنين: إنّ اللغات الأجنبية قد كانت فعلاً عدوّاً تاريخياً، وستظلّ فعلاً عدوّاً تاريخياً، لكننا مدعوون اليوم إلى أن نتخذها حليفاً إستراتيجياً بعيد المدى، فنستنبط معها عقد شراكة بكل فوائده القيمة المربحة. أمّا اللهجات -لا باعتبارها أداة تعبير

حيّ تلقائي، وإنّا وسيطاً ثقافياً، وناقلاً للمنتج الفكريّ والإبداعي عند التواصل والمشافهة-، فإنّها شقيق طبيعيّ يتحوّل على أيدينا إلى عدوّ أيديولوجي بكلّ قيمه السلبية النافسة.

إنّه لا ثقافة بغير هوية حضاريّة. ولا هوية بغير إنتاج فكريّ. ولا فكر بغير مؤسسات علميّة متينة. ولا علم بغير حرّيّة معرفيّة. ولا معرفة، ولا تواصل، ولا تأثير إلا بلغة قوميّة تضرب جذورها في التاريخ، وتُشارف بشموخ حاجة العصر وضرورات المستقبل. إنها تقاطعات بالغة التداخل بين الشأن اللغويّ والشأن المعرفيّ والشأن الاقتصاديّ، ولا جامع لها كلها إلا مؤسسة صناعة القرار^(٣). من ظن أنّ اللغة شيءٌ والسياسة شيءٌ آخر، فقد وضع نفسه خارج منطق التاريخ، ومن توهم أنّ الخيارات السياسية تستقيم بمعزل عن الخيار اللغوي فقد ظلم السياسة، وظلم اللغة، وظلم نفسه. إن المسألة اللغويّة قائمة في جوهر التصرّو السياسي من حيث هو إدارة حياة الناس في معاشهم، وفي إنجازاتهم، وفي أحلامهم، أما ما يتصل بعوالمهم الرمزية من فن وإبداع فلا معنى لشيء من كل ذلك خارج الخيار اللغوي. اللغة ملازمة للسياسة، إنها العنصر المحايث له بالفعل، أو بالقوّة، غير أنّ المنسيّ في القضية -أو المغفل- هو أنّ السياسة مُلازمة للغة، بمعنى أنّ الوجود اللغويّ -بطرفه المتناهيين اللذين هما البقاء والاندثار- مرهونٌ بالفعل السياسيّ، كإدارة وقرار وإنجاز. إن هذا التلازم يتجلّى أحياناً فيدركه ذوو النظر المتأنيّ، ويتخفّى بتستر بالغ في أحيان كثيرة أخرى، وهو في حالات السّلم أكثر انحجاباً مما هو عليه في حالات الصراع.

إنّ السؤال المتعلّق بمصير اللغة العربيّة ربّما كان في ما مضى -ومن خلال مُنعطفات زمنية وتاريخيّة مختلفة- ضرباً من الاحتشاد الوقائي. وقد كان بالفعل كذلك منذ بداية النهضة العربيّة الحديثة، واستمرّ على ما هو عليه عندما جثم الاستعمار، ثم تمكّن واشتد طيلة سنوات المقاومة والتحرير، لكنه في هذا الزّمن الجديد، ومع تفتّق التاريخ عن الاستعمار الثقافيّ الجديد، قد غدا سؤالا راهناً، ضاغطاً، حارقاً، لا يحتمل التأجيل، بل أضحى من أمّهات الأسئلة لأنّه يثقله الرّمزيّ يقوم مقام أركان الصراع الكلاسيكية كلها: السياسيّ والحربيّ والاقتصاديّ والفكريّ. نوّك هذا ونحن نرتجي أن نجبى لنا الربيع العربيّ مفاجآت سعيدة تُعيد الاعتبار إلى اللغة القوميّة، وتُعين على تطهير أحاسيسنا عن الهويّة.

من قبل -في حقبة الاستعمار التقليدي وما تلاه من موجات التحرّر والانعقاد- كان الخطاب السياسيّ الرّسمي لدى السلطات الاستعماريّة يتفصّل من مسؤوليّة العداء الثقافيّ، ويتنصّل تبعاً لذلك من كلّ المرامي الحضاريّة البعيدة، ويقدم نفسه على أنّه حركة تمدينيّة ذات مقاصد إنسانيّة نبيلة، وهكذا كان الخطاب الاستعماري خطاباً تبشيريّاً، يُخاتل ليتسرّ على قناعات أصحابه بأفضليّتهم الثقافيّة. أما الحقيقة التي أعقبت ذلك، فتتمثّل في تحوّل الخطاب الرّسمي من خطاب يوازن بحذق سياسيّ بين المصّرّح به والمسكوت عنه، إلى خطاب مجاهر يُعلن استعلاء الحضاريّ، ويُكاشف بتهجين الآخر، ولا يتردد في إبراز قناعاته التي تشرّع لأفضليّته الثقافيّة بناء على دونيّة سائر الثقافات الإنسانيّة. والذي أعان الآخر على الضخ في أوداج خطاب الاستعلاء هو المأزق الذي آلت إليه دولة الاستقلال على مدى نصف قرن، إذ أخفقت في إرساء منظومات الحكم الرشيد؛ حتى جاءت بشائر الربيع العربيّ الذي انبرى يُطهر الواقع التاريخيّ من الأنظمة الاستبداديّة، مُستصفيّاً ما يصلح، وكانساً ما لا أمل في صلاحه. لكن هذا الواقع الجديد لا يزال يُمور في فوران تاريخيّ لا نستطيع الآن استشراف مآلاته الثقافيّة واللغويّة، ولم نر -إلى حدّ الآن- انبثاق وعي حضاريّ جديد يحمل رؤى جديدة تُعطي معنى عميقاً للربيع العربيّ. هناك جملة من الحقائق جلاها العلم اللسانيّ، واعتمدها على نطاق كليّ، وكان أهله واعين بأنّها ليست اكتشافات بالمعنى الحقيقي، بل إنّ بعضها يُعدّ من البديهيّات، لكن الحدث الجديد تمثّل في إيضاح أمرها وتأهيلها إلى منزلة المفاتيح الإجرائيّة الناجعة. من تلك الحقائق التي غدت مثل المُسلّمات، أنّ اللغة تحيا وتدوّن وتبقى بفضل التوارث الثقافيّ. وهو ما يتضمّن النفي القطعيّ لمبدأ

٣ الطاهر ليبب، "عودة إلى المسألة اللغويّة"، مجلّة الحياة الثقافيّة، العدد ١٧٢ (٢٠٠٦)، ص ٣-١٢.

الوراثة الطبيعية في الظواهر اللغوية - كما سبق أن أشرنا إليه -، لأن أي مولود إذا نقلناه في سنواته الأولى من بيئته الاجتماعية، وأسلمناه إلى بيئة أخرى، فإنه ينشأ على اللغة التي يتداولها من حل بينهم كما لو أنها لغة أمه وأبيه، فأمر اللغة مشدود بالكلية إلى قانون الاكتساب الذي هو ركن متين من أركان النسق الثقافي بنواميسه المجردة كلها، وآلياته الإنجازية الفاعلة كلها.

ومن الحقائق العلمية التي لها أن تتألق الآن في ضوء الشطرنج الدولي الجديد، الحقيقة التي تصف الرابطة المعقدة القائمة بين اللغة والفرد والجماعة. ومدارها أن اللغة سابقة للفرد، باقية بعده، لا تحيا إلا بتداول الأفراد لها، لكنها تموت وتنقرض إذا ما أعرض الأفراد عن تداولها. من هنا يفتح باب كبير لدراسة أبعاد هذه العلاقة الجدلية حين يتناولها علم اللغة الاجتماعي من زاوية الهرم المجتمعي، وكيف تنتظم الصلة بين قمة الهرم فيه - وهي سلطة القرار - وقاعدته، وهي جموع الجماهير. وهكذا، تتأسس سلسلة من المسلمات، فاللغة "تشتغل" بفضل عقد ضمني بين الأفراد، وهو عقد ضمني بالضرورة، لأن مجرد التداول بشأنه يجعل اللغة تتحول من وظيفتها الطبيعية، وهي الحديث عن الكون والوجود والعلم، إلى الحديث عن نفسها. واللغة هي النموذج الأقصى الذي يجسّم بالإطلاق مفهوم الملكية المشاعة، ولو أن أحداً أراد أن يضيف إلى اللغة شيئاً - في مفرداتها، أو في مجازاتها، أو في صيغها وتراكيبها - فإما أن يرفضه الاستعمال فيذهب هدرًا، وإما أن يتقبله فيكون ذلك بمنزلة التخلي الواعي عن الملكية الفردية، وإسهاماً طوعياً في كنوز الثروة الجماعية على الشياح.

ثم إن اللغة هي التي تنتقل بالأفراد من جماعة بشرية إلى مجموعة ثقافية، وهذا على وجه التمهيد يعني أن الرابطة اللغوية أقوى من الرابطة السياسية، لأن الجماعة البشرية إذا ترابطت سياسياً كوّنت مجموعة وطنية، وهذا لا يقتضي بالضرورة أن يكون التجانس الثقافي قد قام فعلاً بين أفراد المجموعة بمجرد الانضمام تحت الرابطة السياسية الواحدة، والتاريخ - القديم منه والمعاصر والحديث - مليء بالشواهد الدالة. ويكفي أن نتبين كيف انفلقت كيانات سياسية كان يُظن أنها التحمت بمجرد انصهارها في سياق الدولة السياسية، لكن سلطة الثقافة كانت أقوى، فتطيرت المنظومة إلى دول إثنية ثقافية، شأن ما حصل في يوغسلافيا، وفي تشيكوسلوفاكيا، وفي ما كان يُسمّى بالاتحاد السوفياتي. أما الشاهد المضاد، الذي يُبرهن على أن السياسة والاقتصاد والأيدولوجيا هي كلها أضعف من الثقافة المتجانسة؛ ومن اللغة المشتركة؛ ومن التراث الفكري الواحد، فهو توحد ألمانيا بعد سقوط جدار برلين.

إن الخبراء العالميين هم أدرى الناس بأن أداء الفرد اللغوي لا يمكن أن يرتقي ذهاباً بأي لغة أجنبية ما لم ينطلق من امتلاك تام للمهارة الأدائية بواسطة طريق اللغة القومية، أي بواسطة اللغة التي يرتبط بها الاكتساب الأمومي، وما يُرافقه من شحن بالقيم الوجدانية والعاطفية والروحانية، وحتى الأسطورية أحياناً. وهذا مما يندرج ضمن الحقائق المعرفية على الإطلاق، لا على وجه التقييد، وهو في مكاسب علم اللسانيات من صنف الحقائق اليقينية القاطعة، لأنه في منزلة الكليات التي تنطبق على كل فرد آدمي، وفي كل عصر من العصور، ومع كل ثقافة من الثقافات، وانطلاقاً من أي لسان بين الألسنة البشرية الطبيعية. وإذا ما رمنا التعرّيج على ما وراء هذا التواشج اللغوي - السياسي على بساط الوقائع التاريخية، ساغ لنا أن ننسب إلى التعديلات الطارئة على ساحة المعارف والبحث العلمي، فلقد انبثق عن ذلك التعالق حقول من البحث، هي مثل فروع من الاختصاص العام ضمن شجرة اللسانيات الكبرى، وأولها حقل التخطيط اللغوي، وثانيها حقل السياسة اللغوية، وأخيرها حقل الحقوق اللغوية. إن اللغات البشرية تتولد وتحيا وتموت، وقد يبلغ بها الاحتضار مشارف الفناء، فيقضى التاريخ لها من ينفخ في أنفاسها، فتنبعث انبعاثاً جديداً، فيشتد عودها، وتستقيم هامتها. ولئن كان الأصل في اللغات أن تعيش بفطرتها، وأن تقنى بفعل الزمن فيها، فإن التاريخ لقننا من الدروس ما به نسلّم أيضاً بأن اللغات قد تُقتل قتلاً قُبَاد، أو تُبعث بعثاً كأنها هو الإحياء بعد الممات.

الحاصل لدينا من كل ذلك هو أن الظاهرة اللغوية ظاهرة طبيعية، بمعنى أنها تسير من تلقاء كينونتها وفق نواميس خفية تحدد سيرها على نحو مُطلق يصدق على كل الألسنة البشرية، ثم على نحو مقيد ينطبق على الألسنة الطبيعية كل

لسان منها على حدة بحسب خصائصه الذاتية، وبحسب طبيعة الأسرة التي ينتمي إليها، والفصيلة التي يندرج في خانتها. لكن الحاصل الأهم هو أنّ الإنسان بوسعه أن يتدخل في الظاهرة اللغوية - تمامًا كما يتدخل في عديد الظواهر الطبيعية الأخرى - فيحدد مسيرتها، ويتحكم بمجريات أحداثها، وقد تصل الإرادة البشرية في توجيهها للظاهرة اللغوية إلى حد إبادتها، وهي في أوج تألقها، أو إحيائها، وهي على عتبة مدافن التاريخ. إنّ اللغات تُترك على عواهنها فتتغير وتتبدل، فتستحيل عبر القرون من هيئة إلى هيئة حتى تنحل إلى السنة تتغير، ثم تنفصل عن الأم الأولى، ثم يتباعد ما بينها من أواصر النسب حتى تتمايز وتتباين، فتسمي السنة مختلفة. غير أنّ تبدل اللغات وانسلاخها عبر الزمن قد تحف بهما ظروف تاريخية تكبح نزوع الظاهرة الطبيعية نحو التبدل، فيستمر كيانهما، ويكتب لها الدوام فتبقى، ويتعطل حياها قانون التاريخ القاضي بفنائها عبر الانسلاخ.

إنّ علاقة اللغة بالسياسة أمر بديهي، لكن علاقة الخيار اللغوي بالصراع السياسي الممتد على الزمن الطويل أقلّ انجلاءً، لذلك يمكننا أن نقول إنّ الوعي به مسبار نقيس به انخراط شعب من الشعوب - أو أمة من الأمم - في النسق التاريخي الواعد، ولئن أجمع العرب - أو كادوا يجمعون - على أنّ التفريط في الأرض، مثل الإقرار بشرعية اغتصابها، يُهدد وجودهم، فإنهم مثل الغافلين عن أنّ التفريط في لغتهم القومية سيكون هو المسوّغ للتفريط بالأرض، وما كان للكيان المغتصب أن يُجيب لغة أشرفت على المهات؛ فارتكبت على رفوف اللغات غير المستعملة؛ لولا أنّه يعترم المضي في لي ذراع التاريخ واختراق قوانين الحق الشرعي.

سنقول مبدئيًا إنّ الهوية في مفهومها الشامل قيمة جوهرية في حياة الإنسان بوصفه كائنًا ثقافيًا قبل أن يكون كائنًا بيولوجيًا، وجوهر الهوية الانتفاء، وهو الذي به يفارق الإنسان آدميته الغريزية مرتقيًا إلى آدميته المتسامية. والانتفاء مضمون وإبلاغ، فأما المضمون فعقيدة تكفل له الإيمان، وتقيه شر الضياع في الوجود، وأما الإبلاغ فلغة تؤمن له التواصل الإنساني الخلاق. فإذا تصابقت دائرة الإيمان ودائرة اللسان كان الانتفاء إلى التاريخ، وكان الاستشراف إلى المآل. سيدو غريبًا لكثير من الناس أن نقول لهم إن قبول تفتيت اللغة القومية هو الخطوة الأولى الحاسمة نحو قبول تفتيت الذات، وقبول تفتيت الهوية، فقبول تفتيت السيادة، ثم قبول تفتيت الأرض. وسيدو لهم ذلك غريبًا، وغير بعيد أن يبدو لهم مستهجنًا، وأن يتأولوا أنّه استنفار مدفوع بعقده المؤامرة.

عندما نؤكد أنّ اللغة مكوّن جوهرّي ضمن معمار السياسة، فإننا نتعامل مع المسألة من منظور اختياري، يُمليه الغطاء العقلاني الذي يتحرك تحت قبائه الفكر النقدي، كما أنّنا نشخص "الموضوع" أكثر ممّا نفحص "الذات" كي نجس نبضها. وبين الموضوع الإنساني والذات الجماعية جسر واصل، تجسده الدساتير التي يتأسس عليها مفهوم الدولة، وهنا ينبري مشهد قارع يتناساه الناس لفرط بداهته: فالدستور - في أغلب الحالات - ينصّ على اللغة القومية التي تتعلق بها الشعب لتكون جزءًا جوهريًا في تحديد هويته، وقد يعتمد الدستور مبدأ التعدد اللغوي، لكنه يُحدد مكوّناته بالتنصيص الصريح. وهكذا، نجد جلّ الدول تنصّ في دساتيرها على ما تعدّ أنّه هو اللغة القومية. والبلاد التي لم ينصّ دستورها على ذلك فلاّن الجميع يعدّ سيادة اللغة القومية أمرًا بديهيًا ليس بحاجة إلى التنصيص عليه، كما كانت الحال عند الفرنسيين حتى استدركوا أمرهم، فسارعوا في عام ١٩٩٢ إلى تنقيح دستور بلادهم كي ينصّ على أنّ اللغة الفرنسية هي لغة البلاد شعبًا ودولة. إنّنا في سياقنا هذا، نبتغي الاستدلال على الرابطة المتينة بين الهوية واللغة فحسب، ونروم إجلاء الشاهد على نُبل الإحساس بالحمية الوطنية من خلال أداة التخاطب الرسمية. والأهم من ذلك كله، هو إثبات وجهة القرار الصادر عن السلطة السياسية، وتأكيد ما يُصطلح عليه بالتشريع اللغوي^(٤).

هو ذاك الذي نبغي، فنحن نبحت عن استزراع الوعي اللغوي من خلال الوعي السياسي، أن نوصّل الوعي من خلال الوعي المضادّ، نحن نطمح إلى أن يتصالح العرب مع هويتهم بمجرد أن يتصالحوا مع لغتهم، وما من سبيل إلى

٤ عثمان سعدي، ١٥ سنة من النضال في خدمة اللغة العربية (الجزائر: الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية، ٢٠٠٥).

ذلك إلا حين يُدركون التماهي الأقصى بين السياسة واللغة والهوية. أفلا ينظرون إلى عدوهم كيف بعث الحياة في لغته بعد الممات، فلم تمض خمس سنوات على اغتصابهم حق الأرض، بعد قرار التقسيم، في عام ١٩٤٨ حتى بادروا إلى إنشاء مجمع اللغة العبرية عام ١٩٥٣، ثم كوّنوا مجلساً أعلى يضم نحو أربعين لجنة متخصصة في كل الفروع العلمية والفكرية والأدبية والفنية، تهتم بمسيرة اللغة للتطور المستمر، واستحداث المصطلحات والمفردات العبرية التي تغطي الحاجة في كل المجالات، وما يتفق عليه منها ينشر في الجريدة الرسمية، ويصبح العمل به إجبارياً في الدوائر الحكومية والمؤسسات المدنية والجامعات ودور التعليم ووسائل الإعلام بأنواعها، ويعاقب القانون كل من يخالف ذلك ولا يلتزمه، وبذلك استطاعوا أن يبعثوا الحياة في اللغة العبرية بعد أن شبت موتاً، وخلقوا لها كياناً بعد أن كانت أثرًا من آثار التاريخ، وهم يقولون: إن اللغة العبرية هي المعبرة عن شخصيتهم وثقافتهم وتاريخهم، والجامعة لكيانهم المشتت، والصاهرة لكل اختلافاتهم الفكرية، والرابطة لوحدهم وتضامنهم^(٥).

إن التشريع اللغوي مسألة غاية في الدقة والتأثير، وهي قضية مبدئية تطفو على سطحها الهواجس المغمورة والإشكالات المزهود فيها^(٦)؛ والعرب -من فرط ثقافتهم بأن عوامل التهرئة لا يمكن أن تنال من لغتهم، ولا أن تأتي على رسمها- زهدوا في أخذ أنفسهم بالحذر، وأغمضوا أعينهم عن الاستشراف المستقبلي الحصيف. إن موضوع الهوية أصبح يستلزم منا طرحاً جديداً، وذلك في ضوء سببين اثنين، أولهما تغير المشهد الثقافي الإنساني بما أفضى إلى انقلاب مرجعيته، وإلى اضطراب سلم أولوياته؛ وثانيهما تصدّر العامل اللغوي أمام سائر المقومات التي منها تتكوّن منظومة قيم الانتماء الحضاري. لقد كان بديهاً أن الهوية ترتكز على أركان تاريخية تصدرها الانتماء إلى أصول سلالتي واحدة، وهي تلك التي تمثل خريطة الأجناس والأعراق، ثم تأتي اللغة عنصراً معبراً عن ذلك الانخراط السلاطي، وبعد ذلك تأتي المعتقدات التي طالما كانت الجامع بالضرورة في مختلف الثقافات. وعرف العرب - خلال القرن العشرين - من المذاهب السياسية التحزبية ما أدخل تعديلاً على سلم الرتب، فأقام الهوية على وحدة الانتماء السلاطي، ووحدة اللغة، ووحدة التاريخ، مُسقِطاً بذلك الركن الروحي وإن عدّه مقوماً موازاً لمنظومة القيم التي عليها يستوي معمار الهوية، وكان في ذلك تصوّر إستراتيجي يهدف إلى توحيد صف العروبة بمختلف المعتقدات الروحية القائمة بين أبنائها، غير أن المشهد الكوني قد تغير على نحو جذري، بل قل قد انقلب سلم القيم الذي كان يحكمه، ولا يمكن النفاذ إلى العلل الكامنة في المسألة اللغوية ما لم ننع الفروق الباطنة في علاقة السياسة بالثقافة أولاً، وفي علاقة الثقافة بالهوية تالياً، ثم - باستتباب حمي - في علاقة اللغة بالسياسة، كما سبق أن شرحناه. ومهما تكن درجة الوضوح التي عليها مشاهد القراءة الفكرية فإن القضية تظل مرهونة بمدى وعي أصحاب القرار السياسي بمكوناتها.

إن الصراع على الأرض، والصراع على الثروة، والصراع على الماء، كلها مطايا للصراع على السيادة، وعلى المجد، وكلها صراعات بادية للعيان، لكن الصراع الأدق والأعمق والأبقى - وربما الأعنف - إنما هو صراع الهويات. وراح بعض العلماء اللغويين ينادي من أجل ذلك بتأسيس منهج جديد في مبحث العلم اللغوي يقوم على مراجعات بعض المصادر التي سلّمت بها اللسانيات الحديثة. من ذلك ما فعله جون جوزيف، إذ دعا إلى إدراج موضوع الهوية ضمن الدراسة اللسانية، ناقضاً بذلك ما كان شائعاً من أن مسألة الهوية لا يمكن فحصها بمعايير العلم الموضوعي، إذ تُفسد مشروعات اللسانيات كلها حاولنا إقحام الهوية في مواضعها^(٧).

إن هذا التغير العميق الذي اخترق جوهر مفهوم العلم لم ينشأ من فراغ، ولم يأت ثمرًا لنزوة منهجية، بل نراه امتداداً

٥ صالح بلعيد، منافحات في اللغة العربية (تيزي وزو - الجزائر: جامعة مولود معمري، ٢٠٠٦)، ص ٦١ - ٦٢.

٦ راجع في هذا الصدد: أحمد مطلوب، التشريع اللغوي (بغداد: منشورات المجمع العلمي، ٢٠١١).

٧ جون جوزيف، اللغة والهوية: قومية - إثنية - دينية، ترجمة عبد النور خراقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٤٢: أغسطس ٢٠٠٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧)، ص ٣٥ - ٤٨.

طبيعياً لما طرأ على المشهد الإنساني كله في ما يتصل بالقضايا الثقافية الكلية. فهي اليونيسكو تقرر في مؤتمرها (المكسيك ١٩٨١) إعلان مبدأ حوار الثقافات، وتخصّص له عقداً من السنين سُمي بـ "العشرية الثقافية" (١٩٨٨ - ١٩٩٧)، وأفضى إلى تقرير جاء في صيغة مجلّد ضخم بعنوان: تنوّعنا الخلاق^(٨)، ثم تواصل الجهد الأممي في سعي حثيث نحو تحقيق معاهدة دولية تكون بمنزلة "الإعلان العالمي عن التنوّع الثقافي"، من أهم مبادئه إقرار حق الدول في انتهاز السياسات الثقافية التي تحددها لنفسها، وإقرار مبدأ حماية المنتج الثقافي الخاص بكل شعب، وإقرار حق كل شعب في التمسك بلغته القومية بوصفها الرمز الأكبر لهويته الثقافية، لذلك أضيفت إلى ميثاق التنوّع الثقافي وثيقة الحقوق اللغوية. وقد جاء في ديباجتها أنّ "اللغة ليست أداة للاتصال واكتساب المعرفة فحسب، بل هي أيضاً مظهر أساسي للهوية الثقافية، ووسيلة لتعزيزها سواء بالنسبة إلى الفرد أو إلى الجماعة". وقد جرت المصادقة على المعاهدة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥^(٩).

إنّنا -نحن العرب- نمّر اليوم في المسألة اللغوية بامتحان تاريخي خطير عسير، وتواجه إشكالات لا تقف عند حدود الشأن السياسي الثقافي، وما يلازمه من شؤون اقتصادية، وإنّما تواجه وضعاً يمكن في كلّ لحظة أن ينفجر تحت وقع تناقضاته، ويكون انفجاره هديّة ذهبية على طبق فضي تتلقفها القوى الدولية لقمة سائغة بلا عناء. لقد سبق للعرب أن استشعروا هذه الظاهرة عندما أقرّوا في إطار منظّمة العمل الثقافي المشترك (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الألكسو) الخطّة الشاملة للثقافة العربية عام ١٩٨٢. غير أنّ الحقيقة الأعمق والأمكن هي أنّ صوغ مشروع ثقافي ستظلّ متعذّرة على العرب ما لم يصوغوا لأنفسهم مشروعهم اللغوي الذي يكون أرضاً صلبة عليها يشيّدون معمار هويتهم الثقافية.

إنّ السياسة جسرٌ عماده الثقافة، والثقافة نهر تسقي جداوله مزارع السياسة. والهوية قلعة حصنها الثقافة، وسياجها اللغة. كذا نتبين كيف يغفل أهل التدبير عن أبسط الحقائق، وهم الذين ينتدبون أنفسهم بأنفسهم لحمل أمانة التاريخ بالسهر على مصائر شعوبهم. فهل من مذكّر لهم بأن الحق الثقافي غير الحق السياسي، وغير الحق الاقتصادي؟ إنّ الحق السياسي يقبل المفاوضة، ويتحمّل المهادنة لأنه لا يتنافى وأسلوب الإهمال، فالزمن قد يتكفّل بتقويته لا بإضعافه. والحق الاقتصادي - هو من ناحيته - يقبل المساومة لأنه لا يحمل في ذاته مبدأ المفاضلة، والتأجيل الزمني لا يضره لأن له ثمنًا يؤدّى، وقيمة تنضاف. أمّا الحق الثقافي فهو كلّ وقاطع، لأنه حصري يتقابل ضدّاً مع فكرة المهادنة والإهمال، فهل من مذكّر بأن الاستحقاق الثقافي لا يعرف تدرّج ألوان الطيف، لأنه عماد الهوية، فهو مثل القنوات الحميمة، ولأنه جزء من المسلّمات الذاتية.

لقد سبق لقيادات معسكر الحرب على اللغة العربية أن اتخذوا لعبة الخطاب المركّب وسيلة ليدسّوا ما هم مصرّون على دسّه. فالإرهاب في خطاب هؤلاء جميعاً يقدّم بعد تشغيل آليات اللغة والسياق والمقام حتّى يتمّ الاقتران الذهني والتوالج النفسي فيتحقّق الارتباط بين صورة العربيّ وصورة الإرهاب. وهذه العملية - اللغوية الذهنية النفسية الثقافية - هي التي يجري تشغيلها لإحداث اقتران مبطن آخر يجمع بين صورة العربيّ وصورة المسلم ذهاباً، ويجمع بين صورة المسلم وصورة العربيّ إياباً، ثم يُمعن الخطاب المخاتل في مزج الأخطا داخل سلة واحدة، هي سلة الإرهاب. وبما أنّ كل عربي مرجعه القومي هو اللغة العربية، وأنّ كل مسلم مرجعه الاعتباري هو أيضاً اللغة العربية، بما هي لغة النصّ المؤسّس، فإنّ اللغة العربية عن طريق القياس الماكر تُصبح هي الشرارة الكهربائية المولدة للطاقة الإرهابية.

٨ صيغة العنوان كما جاء في نصّه الإنكليزي هي: تنوّعنا الخلاق - تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، وقد تولى ترجمته إلى العربية المجلس الأعلى للثقافة في مصر بعنوان: التنوّع البشري الخلاق - تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، وقد أشرف على الترجمة وحرّر المقدّمة جابر عصفور.

٩ جرى التصويت بموافقة ١٤٨ دولة، واعتضدت على المعاهدة دولتان هما الولايات المتحدة وإسرائيل.

العجيب أنّ مؤسسة العمل العربيّ المشترك الكبرى (بيت العرب) لم يخطر لها أن تجعل المسألة اللغوية ضمن أولوياتها المصرية منذ البدايات، وما هي إلا قد استيقظت بعد خمسة عقود ونصف العقد من انبعاثها، فأولت اللغة التفاتة على استحياء يشي بالإعلاء الحضاريّ؛ وكأن الموضوع مرّهم يفيض خارج إناء المصير الكبير، ففي قمة الرياض ٢٠٠٧، أعلن عن إدراج موضوع اللغة العربية ضمن أمّهات القضايا التي تخص العمل العربيّ المشترك، وفي قمة دمشق ٢٠٠٨، جرت المصادقة على مشروع النهوض باللغة العربيّة للتوجّه نحو مجتمع المعرفة، وفي قمة الدوحة ٢٠٠٩، جرت المصادقة على آليات تنفيذ المشروع وتكليف المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم بإنجازه. وكان أولو الأمر قد اطمأنوا منذ أوكلوا كلّ المسائل المتعلقة بالتربية والثقافة والعلوم إلى مؤسستهم المشتركة في هذه المجالات؛ وأمرهم هنا أغرب وأدعى للعجب، فمنظّمة الألكسو ليس لها اختصاص باللغة، لا على وجه التعيين، ولا حتّى على وجه الإضمار، ولو كان لها ذلك الاختصاص لسمّيت المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة واللغة والعلوم، ومجموع كل تلك الحقول هو ما يُمثّل -في مفاهيم المعرفة المعاصرة- رأس المال الرمزيّ لشعب من الشعوب، أو لأمة من الأمم، أو لثقافة من الثقافات. لكن الذي جسّم انخراط الوعي العربيّ في منطق العصر خير تحسيم، إنما هو الانتباه المبكر إلى ضرورة التخطيط للعمل الثقافيّ، وتحتّم إرضاخة للمنطق الإستراتيجي حتى يكتسب بعده الفاعل، وحتى يكتسب العمل العربي المشترك مشروعية وجوده بأن يجني العرب من الثمار الحضاريّة وهم مجتمعون ما يعجزون يقيناً عن جنينه منفردين حتى ولو سحّروا من الأعتاد أضعاف ما يستوجبهم الثقافيّ المشترك.

كذا كان ميلاد الخطّة الشاملة للثقافة العربية التي أقرّها مؤتمر وزراء الثقافة العرب (٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥)، وكذا جاءت سليمة منطق داخليّ يربطها بإستراتيجية تطوير التربية العربيّة، ويربطها بالإستراتيجية العربيّة لمحو الأميّة وتعليم الكبار، ويهيئها لمصاهرة إستراتيجية أخرى في مجال العلوم والتقنيات^(١).

ولئن تخلّق العمل الثقافيّ المشترك ضمن جامعة الدول العربيّة -على حدّ ما جاء العمل العربيّ المشترك بأكمله- صورةً لمنوال العمل الدوليّ المشترك، فإنّه يظلّ مفارقاً لنظائره باعتباره تجربة متفرّدة بخصائصها التاريخيّة والحضاريّة. وستكفي نظرة حتّى نتبين أنّ مؤسسات العمل الثقافيّ المشترك في التجربة الدوليّة لا تشكو من شيء شكواها من فقدان هذا الذي هو قوام المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، والذي هو نسغها الدائم ورؤاؤها الذي لا ينضب: ألا وهو العنصر اللغويّ الواحد، وإليه ترتدّ كل المرجعيات الفكرية، ما تجانس منها وما تنوّع. فإذا ساء لنا هذا التصرّور المبدئيّ تيسّر لنا أن نستسيغ ما سنزعمه من أنّ الثقافة المتعددة الأطراف إذا طمحت إلى اكتساب دستورها المعرفيّ القائم بذاته فلن يتحقق لها ذلك إلا انطلاقاً من النموذج العربيّ.

لقد طافت المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم في خطتها الشاملة للثقافة العربيّة بكل أركان البيت الفكريّ المشترك، وأنجزت أشواط طوافها في الشأن التربويّ، وفي الهم الثقافيّ، وفي الهاجس العلميّ. وكذلك في معضلات العصر وأمّهات قضاياها، ولم تغفل عن تحديات الثورة التقنيّة المتجددة، لكن الأهم من ذلك كلّ أنّها لم تستطع إغفال أمر اللغة، فإذا بها تتناول القضية عند كل سياق تتسلّل فيه اللغة طوعاً أو كرهاً، وهكذا وجدت المنظّمة نفسها محمولة حملاً على معالجة ما كانت تظن أنه يخرج عن اختصاصها. وهنا نقف نستجلي بُعد المسافة بين المتن والحاشية في العمل العربيّ المشترك، بل نستجلي أيضاً الأعراض المكشوفة التي تشي بحالة الانفصام العربيّ في هذه المسألة المصرية.

لقد اتّفق العرب جميعهم على أنّ "التفريط في اللسان القوميّ تفريط في الهوية وكسر هيكل تماسك المجتمع ووحدته"، واتفقوا أيضاً منذئذ على أنّ وسائل الإعلام -مع الإنتاج الفنيّ- كثيرًا ما تدعم اللهجة العاميّة على حساب اللغة العربيّة الفصيحة، كما لاحظوا منذ ذاك التاريخ أنّ "القوى الأجنبية تشجّع العاميّة دراسة ودعماً، وتؤكد صعوبة

١٠ المنظّمة العربيّة للترجمة والثقافة والعلوم، الخطّة الشاملة للثقافة العربية، ط ٢ (تونس: المنظّمة العربيّة للترجمة والثقافة والعلوم، ١٩٩٠).

العربية السليمة. وثمة دعوات تدعو إلى ترك اللغة الفصيحة وكتابتها، وإلى التعليم بالعامية، وهي دعوات مشبوهة لا تُرَاد بها وجه العلم ولا خير العروبة.

ننظر اليوم إلى حال اللغة العربية في واقعنا الحي المعيش، فنجد أنفسنا على مسافات رهيبة حيال ما صاغته الخطة الشاملة، وما ارتأت، وما أوصت به، تركنا حبل اللغة على غارب الاستعمال في عجز مفضوح من لدن المؤسسات الرسمية، ولا نعرف بلداً عربياً واحداً يصح بحقه أن نقول إن له سياسة لغوية بالمعنى التام للعبارة؛ والسياسة اللغوية عند أهل الدراية المختصين ليست سياسة للتعريب، كما يتوهم الكثيرون. ليت ملوكنا ورؤساءنا يستيقظون، فيُعَوِّا أن الأمن اللغوي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، ولا يقل أهمية عن الأمن الغذائي والأمن المائي^(١١).

لقد تولّد عن موضوع اللغة والهوية فيضٌ غزير من الأدبيات لا يزال يبحث عن حاضن سياسي، وعن رافع إجرائي. ولم تبرح فئة من الصفوة الفكرية يتنادون بصيحات الاستغاثة باسم الوعي اللغوي الحضاري، فيعلون صوته على منابر متباينة المشارب. تأتي بها المجلات في قالب أعداد خاصة، مثل الذي فعلته مجلة الفكر العربي، الصادرة في بيروت عن "معهد الإنماء العربي"، في عددٍ أول محوره "اللغة العربية والأمة"^(١٢)، وفي عدد آخر بعنوان "التباسات في الهوية واللغة الثقافية"^(١٣)؛ أو مثل العدد الذي خصّصته "سلسلة كتاب قضايا فكرية"، بعنوان "لغتنا العربية في معركة الحضارة"، وأشرف عليه محمود أمين العالم^(١٤). هذا فضلاً عن جهود الأفراد على حدّ ما فعله أحمد درويش بإرسال صيحته "إنقاذ اللغة إنقاذ الهوية"^(١٥).

ولا تنسَ الحيرة المتجددة التي ظلّت تتتاب العمل العربي المشترك، فقد حمل مؤتمر وزراء الثقافة العرب في دورته السابعة عام ١٩٨٩، شعار "اللغة العربية هويتنا القومية"، وإذ عُقد في الرباط فقد صدر عنه بيانٌ سُمّي بيان الرباط؛ ضمّنته المنظمة في مجلد صدر بعنوان من قضايا اللغة العربية المعاصرة^(١٦). وبيان الرباط في حدّ ذاته شهادة حيّة على الانقسام الجوهري العميق بين متن السياسة العربية وحاشيتها.

ربّما أن الأوان أن يصطفي "المركز العربي للأبحاث" تفرعاً جديداً لمفهومه الإجرائي الموسوم بدراسة السياسات، فيُدرج ضمن سلّم أولوياته حقلاً مستقلاً بنفسه يصطلح عليه "دراسة السياسة اللغوية".

١١ عبارة الأمن اللغوي كرّسها الدكتور صالح بلعيد منذ اتخذها عنواناً لأحد كتبه. انظر: صالح بلعيد، في الأمن اللغوي (الجزائر: دار هوم، ٢٠١٠).

١٢ "اللغة العربية والأمة"، مجلة الفكر العربي عدد خاص، العدد ٧٥ (شتاء ١٩٩٤).

١٣ "التباسات في الهوية واللغة الثقافية"، مجلة الفكر العربي، العدد ٩٠ (خريف ١٩٩٧).

١٤ محمود أمين العالم (إشراف)، لغتنا العربية في معركة الحضارة، سلسلة كتاب قضايا فكرية، الكتاب ١٧-١٨ (القاهرة: دار قضايا فكرية، ١٩٩٧).

١٥ أحمد درويش، إنقاذ اللغة إنقاذ الهوية (القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٥). انظر الفصل الثاني: اللغة والهوية، ص ١٣-٤٠.

١٦ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، قضايا اللغة العربية المعاصرة (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٠).

المراجع

١. أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة، ط ٥ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥).
٢. بلعيد، صالح. في الأمن اللغوي (الجزائر: دار هومه، ٢٠١٠).
٣. بلعيد، صالح. منافحات في اللغة العربية (الجزائر- تيزي وزو: جامعة مولود معمري، ٢٠٠٦).
٤. جوزيف، جون. اللغة والهوية: قومية - إثنية - دينية، ترجمة عبد النور خراقي (الكويت: عالم المعرفة، العدد ٣٤٢، أغسطس ٢٠٠٧).
٥. حسين. طه، نقد وإصلاح، ط ١٨ (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧).
٦. درويش، أحمد. إنقاذ اللغة، إنقاذ الهوية (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٥) الفصل الثاني: اللغة والهوية.
٧. سعدي، عثمان. ١٥ سنة من النضال في خدمة اللغة العربية (الجزائر: الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية، ٢٠٠٥).
٨. لبيب، الطاهر. "عودة إلى المسألة اللغوية" (تونس: مجلة الحياة الثقافية، العدد ١٧٢، ٢٠٠٦).
٩. المسدي، عبد السلام. العربية والإعراب (تونس: مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٣).
١٠. مطلوب، أحمد. التشريع اللغوي (بغداد: منشورات المجمع العلمي، ٢٠١١).
١١. تنوعنا الخلاق - تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، ترجمة المجلس الأعلى للثقافة في مصر بعنوان: التنوع البشري الخلاق - تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، أشرف على الترجمة وحرر المقدمة جابر عصفور.
١٢. المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، الخطة الشاملة للثقافة العربية، ط ٢ (تونس: ١٩٩٠).
١٣. عدد خاص "اللغة العربية والأمة"، العدد ٧٥ (بيروت: مجلة الفكر العربي، شتاء ١٩٩٤).
١٤. "التباسات في الهوية واللغة الثقافية"، العدد ٩٠ (بيروت: مجلة الفكر العربي، خريف ١٩٩٧).
١٥. "لغتنا العربية في معركة الحضارة"، إشراف محمود أمين العالم، سلسلة كتاب قضايا فكرية، ١٧-١٨ (القاهرة: أيار/ مايو ١٩٩٧).
١٦. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، قضايا اللغة العربية المعاصرة (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٠).